هيئة سوق رأس المال تخصص الرقم #533 لاستقبال شكاوى واستفسارات الفوركس

أعلنت هيئة سوق رأس المال عن تخصيص الخط الهاتفي **#533** لاستقبال شكاوى واستفسارات المواطنين والمستثمرين المتعلقة بنشاط الفوركس، وذلك على مدار الساعة.

وأوضحت الهيئة أن تخصيص الخط يأتي في إطار جهودها لتعزيز قنوات التواصل مع الجمهور، وتمكين المواطنين والمستثمرين من تقديم شكاواهم وملاحظاتهم المتعلقة بنشاط الفوركس، بما يتيح للهيئة متابعتها ودراستها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها والرد عليها.

وأكدت الهيئة أن استقبال الشكاوى يأتي في إطار دورها في تعزيز حماية المستثمرين وتنظيم نشاط الفوركس، داعيةً المواطنين والمستثمرين إلى توخي الحذر عند التعامل مع الجهات العاملة في هذا المجال، والتأكد من حصولها على التراخيص اللازمة من الهيئة. وأشارت الهيئة إلى إمكانية تقديم الشكاوى أيضًا من خلال بوابة الشكاوى الإلكترونية المتاحة عبر موقعها الرسمي، داعيةً المواطنين والمستثمرين إلى التحقق من الجهات المرخصة لممارسة نشاط الفوركس قبل التعامل معها، والاطلاع على قائمة الجهات المرخصة والمنشورة عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة www.pcma.ps.

كما وأكدت الهيئة مواصلة جهودها في تنظيم وتطوير قطاع الأسواق المالية، وتعزيز الوعي المالي، وحماية حقوق المستثمرين والمتعاملين، بما يسهم في الحد من المخاطر والممارسات غير المرخصة، وتعزيز الثقة في الاسواق المالية الوطنية، ودعم نموها وتطورها بما يخدم الاقتصاد الفلسطيني.

هيئة سوق رأس المال تختتم الورش التعريفية لمؤشر الحوكمة

اختتمت الهيئة سلسلة الورش التعريفية الخاصة بمؤشر الحوكمة والتي عقدتها بمشاركة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بهدف التعريف بمؤشر الحوكمة وآلية احتساب مؤشراته ومحاوره، وشرح منهجيته وأهدافه، بما يسهم في تعزيز فهم الشركات المدرجة لمتطلبات المؤشر ومكوناته، وتهيئة الشركات للتعامل معه بصورة واضحة وفعالة، وذلك في إطار جهود الهيئة لتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية وتطوير الممارسات المؤسسية لدى الشركات المدرجة.

وخلال الورش، استمعت الهيئة إلى ملاحظات الشركات ومقترحاتها حول مؤشر الحوكمة، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بمنهجية المؤشر ومكوناته وآلية تطبيقه، حيث ستعمل الهيئة على دراسة هذه الملاحظات والاستفادة منها في تطوير المؤشر بما ينسجم مع أفضل الممارسات، وبما يعكس واقع الشركات المدرجة وخصوصية البيئة الاقتصادية المحلية.

وأكدت الهيئة أن إطلاق مؤشر الحوكمة يأتي في سياق توجهاتها الرامية إلى ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وتعزيز الإفصاح والشفافية وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، بما يساهم في رفع مستوى الثقة بالسوق المالي وتعزيز تنافسية الشركات المدرجة.

وأشادت الهيئة بمشاركة الشركات المدرجة وتفاعلها الإيجابي مع الورش، مؤكدة أهمية استمرار الحوار والتنسيق مع الشركات ومختلف الأطراف ذات العلاقة لضمان تطوير منظومة الحوكمة في فلسطين وتعزيز الممارسات السليمة في الشركات المدرجة، يذكر ان مؤشر الحوكمة يستند الى خمسة محاور رئيسية وهي مجلس الإدارة، وحقوق المساهمين، والافصاح والشفافية، والرقابة وإدارة المخاطر، والاستدامة، ولكل محور من المحاور مجموعة من المعايير التي ستعمل على قياس أداء الشركات بما مجموعه 65 معيار لكافة المحاور، ليتم على اثرها تصنيف الشركات وفقا لالتزامها بتعليمات الحوكمة.

بيان صحفي مشترك: سلطة الأراضي وهيئة سوق رأس المال تعلنان انتقال صلاحيات تنظيم مهنة التخمين العقاري إلى سلطة الأراضي

رام الله – أعلنت هيئة سوق رأس المال وسلطة الأراضي الفلسطينية انتقال صلاحيات التنظيم والإشراف والرقابة على مهنة التخمين العقاري من هيئة سوق رأس المال إلى سلطة الأراضي، تنفيذًا لأحكام نظام التخمين العقاري رقم (7) لسنة 2026م، والذي صدر استنادًا لأحكام القوانين السارية ذات العلاقة بسلطة الأراضي، ودخل حيز النفاذ بعد نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 28/7/2026.

قال رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال، السيد عمار العكر، إن انتقال صلاحيات تنظيم مهنة التخمين العقاري والإشراف والرقابة عليها إلى سلطة الأراضي يمثل خطوة مؤسسية تعكس تكامل الأدوار بين المؤسسات الوطنية، وتجسد نهجًا يقوم على توزيع الاختصاصات بما يعزز كفاءة العمل التنظيمي ويخدم المصلحة العامة.

وأضاف أنه منذ عام 2007، عملت الهيئة على بناء منظومة مهنية متكاملة لمهنة التخمين العقاري لأغراض تمويل الرهن العقاري، بما يضمن استقرار عمليات سوق تمويل الرهن العقاري، من خلال تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي، وترخيص المخمنين العقاريين ورفع كفاءاتهم، وتنظيم برامج التدريب والامتحانات المهنية، وترسيخ المعايير المهنية والرقابية، الأمر الذي أسهم في بناء قاعدة من المخمنين العقاريين المؤهلين وتعزيز الثقة بالمهنة وبالتقارير الصادرة عنها.

وأكد العكر أن ما تحقق خلال السنوات الماضية يشكل قاعدة راسخة للبناء عليها، معربًا عن ثقته بأن سلطة الأراضي ستواصل تطوير المهنة وتعزيز كفاءتها، بما يحقق استدامة تنظيمها ويواكب

احتياجاتها المستقبلية، في إطار من التعاون والتكامل بين المؤسستين.

من جانبه، قال رئيس سلطة الأراضي الوزير علاء التميمي إن انتقال صلاحيات تنظيم مهنة التخمين العقاري إلى سلطة الأراضي يمثل خطوة مهمة تعكس الثقة بقدرة السلطة على تحمل مسؤوليات جديدة، وامتدادًا طبيعيًا لدورها في إدارة قطاع الأراضي والعقارات في فلسطين.

وأضاف أن سلطة الأراضي ستعمل على تطوير منظومة التخمين العقاري بما يواكب أفضل الممارسات الدولية، ويحافظ على المكتسبات التي تحققت خلال السنوات الماضية بالتعاون مع هيئة سوق رأس المال، مؤكدًا حرص السلطة على استمرارية الخدمات دون أي انقطاع، وعلى التواصل المباشر مع المخمنين العقاريين والمخمنين تحت التدريب لضمان انتقال سلس وواضح للصلاحيات، كما وشدد على أن هذا التكامل المؤسسي بين الجهتين يعزز من كفاءة العمل الحكومي، ويصب في خدمة المواطن والمصلحة الوطنية العليا.

وأكد الطرفان أن عملية نقل الصلاحيات والملفات ستتم وفق ترتيبات مؤسسية وفنية وقانونية منظمة، وبالتنسيق الكامل بينهما، بما يضمن سلامة إجراءات التسليم والاستلام، واستمرارية العمل، وعدم حدوث أي انقطاع في الخدمات أو فراغ في أعمال التنظيم والإشراف والرقابة.

وبموجب أحكام النظام، يُعد جميع المخمنين العقاريين المرخصين من قبل هيئة سوق رأس المال مرخصين حتى نهاية العام الجاري، كما تُحتسب فترات التدريب التي أنجزها المخمنون تحت التدريب خبرةً عمليةً لأغراض استيفاء شروط الحصول على الرخصة.

وأكد الطرفان إلى أنهما سيعقدان لقاءات مع المخمنين العقاريين والمخمنين تحت التدريب، لاطلاعهم على الإجراءات والترتيبات المرتبطة بانتقال الصلاحيات، بما يضمن وضوح المرجعية المختصة، وسلاسة متابعة الطلبات والملفات، وفقًا لأحكام النظام.

وفي الختام، تعرب هيئة سوق رأس المال عن شكرها وتقديرها لكافة الجهات الشريكة التي أسهمت في بناء وتطوير منظومة تنظيم مهنة التخمين العقاري على مدار السنوات الماضية، مثمنةً ما بذلته من جهود مهنية كان لها أثر بارز في إرساء الأسس التنظيمية للمهنة وتعزيزها.

كما ويؤكد الطرفان على استمرار التعاون والتنسيق المؤسسي بينهما ومع مختلف المؤسسات الوطنية، بما يسهم في استكمال مسيرة تطوير المهنة والتكامل المؤسسي، وتعزيز كفاءتها، وترسيخ منظومة تنظيمية فاعلة تخدم المصلحة العامة.

هيئة سوق رأس المال تعقد ورشة عمل لعرض نتائج دراسة التأمين الزراعي القائم على المؤشرات في فلسطين

عقدت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وشركة إرنست ويونغ (EY)، ورشة عمل افتراضية عن بعد لعرض نتائج دراسة فرص نجاح التأمين الزراعي القائم على المؤشرات في فلسطين، بمشاركة ممثلين عن الجهات الحكومية ذات العلاقة، وشركات التأمين، والقطاع الزراعي، والتعاونيات والاتحادات الزراعية والمؤسسات الشريكة، وتأتي هذه الورشة في إطار جهود الهيئة الرامية إلى تطوير قطاع التأمين وتعزيز الابتكار في المنتجات التأمينية المقدمة للمواطنين، بالشراكة مع المؤسسات المحلية والدولية، وبما يواكب احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولا سيما القطاع الزراعي الذي يُعد من القطاعات الحيوية في فلسطين

وقد افتتح الورشة مدير عام الإدارة العامة للتامين في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، الدكتور أمجد قبها بالترحيب بالحضور، مؤكدًا أن القطاع الزراعي هو أحد أهم القطاعات الإنتاجية في فلسطين، ليس فقط لدوره في توفير الغذاء وخلق فرص العمل، وإنما أيضًا لما يمثله من أهمية في تعزيز صمود المواطنين والحفاظ على

الأراضي والموارد الطبيعية. إلا أن هذا القطاع يواجه تحديات متزايدة، في مقدمتها التغيرات المناخية، والكوارث الطبيعية، وانتشار الآفات والأمراض، وتقلبات الأسواق، فضلاً عن الظروف السياسية والاقتصادية التي تزيد من حجم المخاطر التي يتحملها المزارعون. وفي ظل هذه التحديات، أصبح من الضروري البحث عن حلول مبتكرة ومستدامة لإدارة المخاطر الزراعية، ويأتي التأمين الزراعي على المؤشر كأحد أهم الأدوات التي يمكن أن تسهم في الحد من آثار الخسائر، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي للمزارعين، وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، شريطة مراعاة خصوصية الواقع الفلسطيني بما يضمن استدامته من الجوانب الفنية والمالية والمؤسسية، مشددًا على أهمية الشراكة مع مختلف الجهات المحلية والدولية في تطوير هذا النوع من المنتجات التأمينية.

وشهدت الورشة نقاشًا تفاعليًا، استمعت خلالها الهيئة إلى آراء وملاحظات المشاركين، والتي ستسهم في تطوير التوصيات النهائية للدراسة، وصولاً إلى صياغة نموذج تأمين زراعي قائم على المؤشرات يلبي احتياجات وواقع السوق الفلسطيني، ويدعم استدامة القطاع الزراعي.

وفي السياق ذاته، أكدت الهيئة أن هذه الورشة تأتي في إطار جهودها الرامية إلى تطوير قطاع التأمين وتعزيز الابتكار في المنتجات التأمينية المقدمة للمواطنين، بالشراكة مع المؤسسات المحلية والدولية، وبما يواكب احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولا سيما القطاع الزراعي الذي يُعد من القطاعات الحيوية في فلسطين.

تحذير بخصوص شركات الاستثمار غير المرخصة والوعود بأرباح

مرتفعة صادر عن هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

تُهيب هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وتحذر عموم الجمهور الفلسطيني بضرورة توخي أقصى درجات الحيطة والحذر قبل استثمار أموالهم، والابتعاد الكامل عن التعامل مع الشركات والمنصات غير المرخصة التي تروج لأرباح سريعة ومضمونة من خلال تملك حصص استثمارية أو المساهمة في مشاريع (سواء كانت زراعية، أو صناعية، أو عقارية، أو استثمارية، أو تجارية أو تعليمية).

كما تسترعي الهيئة انتباه الجمهور إلى ضرورة توخي الحيطة والحذر الشديدين تجاه أي عروض استثمارية تتضمن مؤشرات غير واقعية مثل وعود بأرباح خيالية وغير واقعية وتؤكد الهيئة أن ممارسة أي أنشطة تتعلق بطرح أوراق مالية أو حصص، أو جمع أموال من الجمهور لغايات الاستثمار الجماعي، أو إدارة الاستثمارات، هي أنشطة خاضعة للحصول على تراخيص مسبقة سواء من هيئة سوق رأس المال أو من الجهات ذات العلاقة.

ان هيئة سوق رأس المال الفلسطينية تثق وتراهن على وعي الجمهور الفلسطيني من عدم الانجرار وراء الإعلانات الممولة والجذابة، وضرورة التحقق من الوضع القانوني لأي شركة تعرض فرصاً استثمارية جماعية، وتنوه الهيئة أن العمل جار على تنظيم العمل التكاملي مع الهيئات والمؤسسات الرقابية والتنظيمية والأمنية للحد من المخاطر المحتملة التي قد تضر بمصلحة المال العام الفلسطيني.

إطلاق نظام الرسم الكروكي

الالكتروني الوطني (E-KROKA) لتطوير نظام حوادث المرور في فلسطين

رام الله – جرى اليوم الاثنين إطلاق نظام الرسم الكروكي الالكتروني الوطني (E-KROKA) وذلك من خلال فعالية بروتكولية تخللها توقيع اتفاقية الشراكة بين الجهات المعنية.

وجرت مراسم الاطلاق بحضور الدكتور محمد الأحمد وزير النقل والمواصلات، واللواء علام السقا مدير عام الشرطة، والسيد عمار العكر رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال، والسيد أنور الشنطي رئيس مجلس إدارة الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، والسيد بشار الصيفي نائب رئيس مجلس إدارة الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق، وعدد من الشخصيات الرسمية وممثلي عن قطاع التأمين والمؤسسات المالية.

ويأتي اطلاق هذا المشروع انسجاماً مع رؤية الحكومة الفلسطينية في التحول الرقمي والحوكمة، وتطوير الخدمات الحكومية بما يحقق السرعة والدقة والكفاءة في خدمة المواطنين، بهدف رفع كفاءة التعامل مع حوادث المرور، وحماية حقوق حاملي وثائق التأمين، من خلال توفير منظومة إلكترونية آمنة ومتكاملة تتيح التبليغ الفوري عن الحوادث وتوثيقها، وربط بيانات المركبات والترخيص والتأمين والشرطة ضمن بلاغ إلكتروني موحد، بما يعزز كفاءة الإجراءات، ودقة وموثوقية البيانات، وسرعة تبادل المعلومات بين الجهات ذات العلاقة، كما يسهم في تطوير آلية التعامل مع حوادث المرور وفق أسس أكثر كفاءة وشفافية.

ويمثل النظام خطوة متقدمة في مسار التحول الرقمي، إذ يسهم في دعم جهود الشرطة في توثيق الحوادث ميدانيا والحد من التلاعب والتزوير، كما يسرّع إجراءات التعويض، ويحمي حقوق المواطنين، ويوفر قاعدة بيانات وطنية متكاملة تدعم رسم السياسات المرورية والاقتصادية.

وفي السياق ذاته، يضع النظام المواطن في صميم أولوياته من خلال تسريع إجراءات التعامل مع الحوادث، وتوفير معلومات دقيقة وموثوقة لجميع الأطراف، بما يختصر الوقت والجهد، ويحد من النزاعات، ويسرّع إنجاز معاملات التعويض، ويرتقي بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وتخللت فعالية الإطلاق عرض فيديو تعريفي بالنظام استعرض أهدافه وآلية عمله وأبرز المزايا التي يوفرها، أعقبه توقيع اتفاقية الشراكة وإعلان إطلاق النظام، تأكيداً لالتزام الجهات الشريكة بمواصلة تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين، وتعزيز التكامل المؤسسي، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة لخدمة الاقتصاد الوطني

والمصلحة العامة.

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية تصدر تقريرها السنوي للعام 2025

أصدرت هيئة سوق رأس المال تقريرها السنوي للعام 2025، والذي استعرض أبرز إنجازات الهيئة وتطورات القطاعات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشرافها، وتشمل قطاعات الأسواق المالية، والتأمين، والتأجير التمويلي، وتمويل الرهن العقاري.

وتضمن التقرير فصولاً مفصلة حول أداء القطاعات المالية غير المصرفية، والتطورات التشريعية والتنظيمية والرقابية التي نفذتها الهيئة، إلى جانب أبرز المؤشرات والإحصائيات المالية، والتي أظهرت قدرة هذه القطاعات على الصمود والتكيف والحفاظ على استقرارها رغم التحديات الاقتصادية والأمنية المحلية والدولية.

كما استعرض التقرير أبرز الإنجازات التنظيمية التي حققتها الهيئة خلال العام المنصرم، وفي مقدمتها إصدار تعليمات جديدة لتعزيز الحوكمة وحماية المستثمرين والمتعاملين، وتطوير الأطر الرقابية للنهوض بأدوات التمويل الإسلامي، إلى جانب مواصلة جهودها في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ودعم التحول الرقمي، وتوسيع نطاق الخدمات المالية غير المصرفية بما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي ودعم التنمية الاقتصادية الوطنية.

وأكد التقرير استمرار الهيئة في تنفيذ برامجها الهادفة إلى نشر الثقافة المالية وتعزيز الوعي المالي من خلال برامجها المختلفة، ورفع مستوى الوعي لدى الجمهور بحقوقهم المالية وتعزيز الشمول المالي، بما ينسجم مع رؤيتها في بناء قطاعات مالية غير مصرفية أكثر كفاءة واستدامة ومرونة.

يمكنكم الاطلاع على التقرير السنوي كاملاً من خلال: الضغط هنا

هيئة سوق رأس المال والجامعة العربية الأمريكية تنظمان فعالية "يوم التداول"

نظمت هيئة سوق رأس المال بالتعاون مع كلية الأعمال في الجامعة العربية الأمريكية فعالية "يوم التداول" في حرم الجامعة بمدينة جنين، وذلك في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز الثقافة المالية والاستثمارية لدى فئة الشباب والطلبة، وتعريفهم بآليات عمل الأسواق المالية والفرص المتاحة في القطاع المالي الفلسطيني

وشارك في الفعالية وفد من هيئة سوق رأس المال برئاسة مديرها العام السيد براق النابلسي، وضم الوفد مدير عام الإدارة العامة للأسواق المالية السيد مراد الجدبة، ومدير عام الشؤون المالية والإدارية السيد محمود شرقية، إلى جانب عدد من أعضاء الفريق الفني والعلاقات العامة في الهيئة، وبحضور المدير العام لبورصة فلسطين السيد نهاد كمال، و كل من السيد اياد أبو ميزر مدير عام شركة وندسور بروكرز والسيد عدنان خلف مدير عام الشركة العالمية للأواق المالية والسيد أمين درويش الرئيس التنفيذي لشركة الاعتماد المالي وممثلين عن الشركة المتحدة للأوراق المالية. وشهدت الفعالية حضوراً واسعاً من طلبة الجامعة وأعضاء الهيئتين الأكاديمية والإدارية.

وافتتح الفعالية نائب رئيس الجامعة العربية الأمريكية لشؤون التخطيط والتطوير الدكتور عدلي صالح ممثلاً عن رئيس الجامعة الدكتور براء عصفور، ورحب بوفد هيئة سوق رأس المال والجهات المشاركة، مؤكداً أهمية هذه الفعالية في تعزيز الوعي المالي والاستثماري لدى الطلبة، وإتاحة الفرصة لهم للاطلاع على واقع الأسواق المالية والتعرف على الفرص المهنية المتاحة في هذا القطاع الحيوي.

وأكد النابلسي خلال كلمته على أهمية الشراكة بين الهيئة والمؤسسات الأكاديمية في نشر الثقافة المالية والاستثمارية وتعزيز وعي الطلبة

بالمفاهيم المالية الحديثة، مشيراً إلى أن الهيئة تواصل تنفيذ برامج ومبادرات توعوية تستهدف مختلف فئات المجتمع، بهدف تعزيز حماية المستثمرين وترسيخ الممارسات الاستثمارية السليمة. كما شدد على أهمية ممارسة التداول من خلال أسواق نظامية ومنظمة وخاضعة للرقابة، بما يضمن سلامة التعاملات المالية ويحافظ على حقوق المستثمرين.

وتضمن البرنامج العلمي للفعالية جلسات ومحاضرات متخصصة تناولت واقع الأسواق المالية الفلسطينية، والدور الرقابي والتنظيمي الذي تضطلع به هيئة سوق رأس المال في حماية السوق والمستثمرين، إلى جانب استعراض آليات التداول في بورصة فلسطين والتطورات التي يشهدها القطاع المالي.

وفي هذا السياق، قدم مدير عام الإدارة العامة للأسواق المالية في الهيئة مراد الجدبة محاضرة بعنوان "من التنظيم إلى التمكين: مسيرة رقابية نحو حماية السوق المالي والمستثمرين"، استعرض خلالها مسيرة الهيئة وأبرز إنجازاتها التنظيمية والرقابية، والإطار التشريعي الناظم لقطاع الأوراق المالية، إضافة إلى رؤية الهيئة المستقبلية لتطوير الأسواق المالية وتعزيز الابتكار المالي.

كما قدمت مدير الشؤون الإدارية والمالية في بورصة فلسطين آلاء أبو الرب عرضاً تناول واقع التداول في فلسطين وآلياته، وأبرز المؤشرات والتطورات التي شهدتها البورصة، والخدمات التي تقدمها للمستثمرين والشركات المدرجة.

واختتمت الفعالية بافتتاح معرض للشركات والمؤسسات المشاركة، حيث استعرضت الجهات المشاركة خدماتها ومنتجاتها المالية والاستثمارية أمام الطلبة، وقدمت شرحاً حول طبيعة عملها والفرص التدريبية والمهنية المتاحة لديها، بما يسهم في تعزيز المعرفة العملية للطلبة وربط الجوانب الأكاديمية بمتطلبات سوق العمل في القطاع المالي والاستثماري.

كما اطلع وفد الهيئة خلال زيارة ميدانية على مرافق الجامعة وكلياتها وبرامجها الأكاديمية، وبحث الجانبان آفاق التعاون المشترك في المجالات التوعوية والتدريبية، بما يسهم في تعزيز الثقافة المالية والاستثمارية لدى الطلبة وتهيئتهم للانخراط في سوق العمل.

تأتي هذه الفعالية ضمن استراتيجية الهيئة الرامية إلى تعزيز

الوعي والثقافة المالية بالقطاعات المالية غير المصرفية وتحديداً قطاع الأسواق المالية، بما يسهم في تمكين الشباب من اتخاذ قرارات مالية واستثمارية سليمة، وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في التنمية الاقتصادية الوطنية المستدامة.

إصدار تعليمات جديدة لتنظيم التأجير التمويلي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

أعلنت هيئة سوق رأس المال عن إصدار تعليمات التأجير التمويلي المتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية رقم (1) لسنة 2026، والتي تم نشرها في العدد (237) من الجريدة الرسمية بتاريخ 26/4/2026، وتسري هذه التعليمات من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

ويأتي إصدار هذه التعليمات في إطار الصلاحيات الإشرافية والرقابية للهيئة، وذلك بهدف تنظيم نشاط التأجير التمويلي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في ضوء النمو المتسارع للمنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة والحاجة إلى إطار تنظيمي يعزز الحوكمة الشرعية ويوحد المعايير والممارسات ويضمن وضوح الأدوار والمسؤوليات في الشركات العاملة في القطاع.

كما تهدف التعليمات إلى تنظيم النشاط ضمن إطار رقابي يضمن امتثال الشركات للأحكام الشرعية بما يشمل معايير الايوفي وقرارات الهيئة العليا للرقابة الشرعية وآراء المستشارين الشرعيين بما يعزز سلامة الممارسات ويضبط المخاطر المرتبطة بالنشاط.

وتتضمن التعليمات مجموعة من الأحكام الأساسية ومن أبرزها حظر ممارسة النشاط دون ترخيص وعدم جواز الجمع بين النشاط التقليدي والنشاط المتوافق مع أحكام الشريعة ضمن ذات الشركة وإلزام الشركات بتعيين مستشار شرعي مستقل إضافة إلى تعزيز متطلبات الشفافية والإفصاح.

وتؤكد الهيئة على أن هذه التعليمات تشكل خطوة تنظيمية نوعية لتعزيز الثقة في المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة وتحديدا التأجير التمويلي، وتؤكد على دعم هذه المنتجات لاستدامة نموها ضمن بيئة مالية منضبطة.

وقد منحت التعليمات الشركات التي تمارس نشاط التأجير التمويلي المتوافق مع أحكام و مبادئ الشريعة مهلة لا تتجاوز ستة شهور لتصويب أوضاعها وفقا لأحكامها.

وفد هيئة سوق رأس المال الفلسطينية يختتم زيارته إلى الأردن للاطلاع على نظام مخططات الحوادث الإلكترونية

اختتم وفد هيئة سوق رأس المال زيارته إلى المملكة الأردنية بهدف الإطلاع على التجربة الأردنية في قطاع التأمين وخاصة بما يتعلق في نظام " الكروكا" الإلكترونية. كما ضم الوفد الذي ترأسه مدير عام الهيئة السيد براق النابلسي فريق الهيئة الى جانب ممثلين عن إدارة المرور في الشرطة الفلسطينية، والاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، وشارك في الزيارة السيد أمجد قبها مدير عام الرقابة على أعمال التأمين، والسيد نهاد أسعد عضو مجلس إدارة الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين ومدير عام شركة المشرق للتأمين والسيد ايمن الصباح عضو مجلس ادارة وأمين سر مجلس الاتحاد الفلسطيني ومدير عام شركة المجموعة الأهلية للتأمين، والعميد منصور ضراغمة/ مدير إدارة المرور والسيد محمود شرقية مدير الشؤون المالية والإدارية في الهيئة، وبمشاركة كل من أمجد عبد الحق / مفتش حوادث الطرق وإدارة المرور، والسيد كايد معاري/ أمين عام الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين.

وتخلل الزيارة مجموعة من اللقاءات الهامة التي شملت البنك المركزي الأردني، واتحاد شركات التأمين الأردنية بحضور المهندس

ماجد سميرات رئيس مجلس ادارة الاتحاد والسيد رضا دحبور عضو مجلس ادارة الاتحاد والدكتور مؤيد الكلوب الرئيس التنفيذي ومشاركة الإدارة التنفيذية للاتحاد ، وممثلين مديرية الأمن العام.

وعلى هامش هذه الزيارة تم عقد لقاء عمل موسع بين ممثلي السوقين الأردني والفلسطيني، حيث عرف ممثلو السوق الأردني بدور الاتحاد الأردني لشركات التأمين، والخدمات التي يقدمها لشركات التأمين الأعضاء، إضافة إلى أبرز مشاريعه الاستراتيجية التي أسهمت في إحداث نقلة نوعية في قطاع التأمين في المملكة، مثل نظام الإصدار الإلكتروني، ونظام الكروكي الإلكتروني (E-Kroka)، بالإضافة إلى مشاريع الربط الإلكتروني وتبادل البيانات مع الجهات الرسمية التي تبناها الاتحاد، بما في ذلك إدارة ترخيص السواقين والمركبات، ووزارة الصحة، ودائرة الجمارك الأردنية خدمة لشركات التأمين وتوفيراً للوقت والجهد وتعزيزاً للكفاءة في الأداء.

وكذلك تجربة الاتحاد الأردني في مجال التدريب المتخصص بالتأمين، وتطور مشاريع التدريب على مر السنوات السابقة وتوفير التدريب المجاني لشركات التأمين، إلى جانب تجارب الاتحاد الناجحة في تنظيم المؤتمرات التأمينية والندوات المتخصصة لرفع مستوى المعرفة المهنية وتبادل الخبرات في القطاع، إضافة الى الاستعدادات التي أتمها الاتحاد لإستضافة المؤتمر العام الخامس والثلاثون للاتحاد العام العربي للتأمين GAIF35 الذي يستضيفه سوق التأمين الأردني للفترة من 4 الى 7 تشرين أول (اكتوبر) 2026 في منطقة البحر الميت.

كما تم اطلاع الوفد بشكل موسّع على التجربة الأردنية في إصدار تقارير الحوادث المرورية إلكترونيًا من خلال نظام الكروكي الإلكتروني، والذي شكّل محور الزيارة، حيث جرى استعراض مراحل تطوير المشروع وتنفيذه بالتعاون مع مديرية الأمن العام، وأبرز النتائج التي تحققت، سواء على مستوى تسريع إجراءات التعويض، أو تحسين دقة احتساب التعويضات والمخصصات الفنية، أو توفير قاعدة بيانات متكاملة تُستخدم في أعمال الاكتتاب والتعويض، وتحليل السوق، ودراسة الواقع المروري في المملكة.

وثمن الوفد الفلسطيني التعاون الذي لمسه من ممثلي الاتحاد الأردني لشركات التأمين والبنك المركزي الأردني، والأمن العام، وعبروا عن اعتزازهم بالمنجزات الأردنية التي حققها سوق التأمين الأردني من خلال المشاريع التي انجزها للقطاع، وكذلك في مجال تطوير قطاع

التامين

وقام ممثلو الوفد الفلسطيني في نهاية الزيارة بتقديم الهدايا التذكارية للجهات الأردنية الشريكة والتي تعكس التراث والثقافة الفلسطينية تعبيراً عن شكرهم وتقديرهم للجهود المبذولة لإنجاح هذه الزيارة، ومشاركة خبرات وتجارب الأردن مع الوفد الفلسطيني.